كيف فضح المجلس الانتقالي خطط الشرعية في عدن؟

ما وراء التهجير القسري إلى عدن؟

ما أهمية دعم الانتقالي للجانب الإداري؟

الأمناء القسم السياسي:

«استهداف الجنوب، أمنه، شعبه، استقراره، هويته».. يبدو أنّ هذا هو الشعار الذي ترفعه حكومة الشرعية وتعمل من ورائه ليل نهار، في وقتٍ تدّعي فيه محاربة المشروع الحوثيِ - الإيراني، لكنّها تعمل على استهداف الجنوب بأي صورة كانت.

أحدث حلقات مخطط حكومة الشرعية ضد الجنوب، تمثّل في التهجير القسري لمواطنين من محافظة مأرب، صوب العاصمة عدن، حيث وصل عصر يوم الجمعة إلى نقطة العلم على مداخل عدن، أكثر من 20 حافلة تُقِل مئات المهجرين.

وقالت مصادر أمنية في نقطة العلم إنّ المئات من المهجرين قسرًا من أبناء محافظات «تعز وإب والحديدة» وصلوا نقطة العلم يوم الجمعة قادمين إليها من مأرب.

وبحسب المصادر، تمّ إيقاف مواكب المهجرين من مأرب في نقطة العلم، حيث يتم الترتيب لنقلهم إلى نقطة دار سعد بعدن بمرافقة قوة أمنية من الحزام الأمني ومنها يتم مرافقتهم إلى أطراف محافظة لحج بهدف إعادتهم إلى محافظاتهم الشمالية.

هذا المخطط «الخبيث» من الحكومة المخترقة من حزب الإصلاح الإخواني الإرهابي، يتضمّن العديد من الأهداف، حيث تعمل «الشرعية» على تصوير العاصمة عدن بأنّها غير مؤهلة للإدارة، بالإضافة إلى مضاعفة الأعباء الحياتية على المواطنين الجنوبيين، وهي في الأساس سياسة معتادة من حكومة الشرعية التي تُشهر من خلالها سلاح تغييب الخدمات من أجل التنغيص على الجنوبيين.

كما أنّ هذه الخطوة من حكومة الشرعية تستهدف التلاعب بأمن العاصمة عدن، عبر انتشار عناصر مجهولة قد تتورّط في جرائم تستهدف الإخلال بأمن العاصمة، بعدما ذاق الجنوبيون حلاوة الاستقرار الأمني بفضل جهود وتضحيات قواتهم وأجهزتهم الأمنية.

وفيما يعد التهجير القسري جريمة ضد الإنسانية يعاقب عليها القانون الدولي، فإنّ حكومة الشرعية المخترقة من حزب الإصلاح الإخواني، تسير على درب الميليشيات الحوثية التي مارست أكثر من شكل للتهجير، بدءًا من عمليات التهجير في صعدة ودماج، ومرورًا بمثيلاتها في عمران وتعز.

ومع مطلع عام 2014م، كان الحوثيون يقدمون على ارتكاب سلسلة من جرائم التهجير القسري بحق أبناء دماج في صعدة، ومعهم المئات من طلاب العلم، وحسب الإحصاءات فإن 15 ألف شخص أرغموا على مغادرة منازلهم ومزارعهم تحت وطأة القصف والحصار الذي فرضه عليهم الحوثيون لقرابة 100 يوم على منطقة دماج في المحافظة.

ووصل الحوثيون إلى محافظة عمران منتصف العام 2014 لتصل معهم جرائم التهجير القسري، فهجرت الميليشيات عشرات الآلاف من السكان من مختلف المديريات، والآلاف من الأسر أصبحت تبحث عن مأوى، ووصلت جرائم الحوثيين إلى مختلف المحافظات التي وصلت إليها مليشياتهم.

جرائم التهجير القسري التي تقدم عليها الميليشيات الإخوانية أو الميليشيات الحوثية تستهدف كلٌ منهما من ورائها تعزيز هيمنتهم على هذه المناطق، بالإضافة إلى إغراق المناطق التي يُهجَّر إليها السكان بالعديد من الأزمات لا سيّما فيما يتعلق بالصعيد الأمني وكذلك الأزمات الحياتية المتعلقة باحتياجات المواطنين.

الانتقالي يفضح خطط الشرعية في عدن

وكان المجلس الانتقالي الجنوبي قد حذّر من الاستغلال السياسي لأزمة المهّجرين قسراً من جانب مليشيات حزب الإصلاح في مأرب إلى العاصمة عدن، في خطوة من شأنها استباق أي أفعال إرهابية قد تقدم عليها مليشيات الشرعية التي تجيد التعامل مع مثل هذه الظروف وقد تدفع إلى تأزم الأوضاع في عدن.

ويرى مراقبون أن الانتقالي فضح مخطط الشرعية قبل أن يجري تنفيذه على الأرض، وأن التعامل السياسي مع الأزمة بعيداً عن أكاذيب الشرعية التي تروج لها، يعد أمراً إيجابياً بما يضمن التعامل مع أي حالات انفلات أمني بحزم وشدة.

واستعرضت هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي - أمس الأول الأحد، خلال اجتماعها الدوري - المستجدات السياسية والعسكرية والاقتصادية على الساحة الجنوبية، وناقشت قضية عملية التهجير القسري إلى العاصمة عدن، مؤكدة أن الوضع في العاصمة عدن لا يستوعب مزيدًا من المهجرين الذين تجاوزوا عدد السكان.

ونبهت إلى تعميق الأزمة الحالية التي تعاني منها في مجالات الكهرباء والمياه والصحة والتعليم وغيرها من الخدمات.

وحذّرت من الاستغلال السياسي لأزمة المهجرين قسرا من جانب حزب الإصلاح الإخواني، ودعت التحالف العربي إلى البحث عن حلول أخرى لهم خارج العاصمة عدن نظرا لعدم قدرة البنية التحتية للمدينة ومحافظات الجنوب على تقبل أعداد إضافية.

واقترحت الهيئة الدفع بمختلف قوات الشرعية المنتشرة في أرض الجنوب إلى جبهات القتال للحفاظ على مأرب وتأمينها.

وتعاني العاصمة عدن – كغيرها من محافظات الجنوب - من تهالك بنيتها التحتية وتراجع قدرة المرافق العامة على الوفاء باحتياجات المواطنين، ويعتبر تهجير المواطنين قسرا، جريمة ضد الإنسانية، دأبت مليشيا الإخوان التابعة لحكومة الشرعية في مأرب على اقترافها، وسط صمت المنظمات الدولية.

وبحسب سياسيين فإن التهجير القسري الذي تمارسه السلطات الأمنية في مأرب بحق مئات العمال وتوجيه إليهم تهم الجاسوسية لا بد أن يكون إلى المحافظات التي جاءوا منها وعلى رأسها ذمار وحجة وريمة وصعدة والمحويت وصنعاء، وليس إلى مدن الجنوب.

من جانبه، علق عضو الجمعية الوطنية الجنوبية وضاح بن عطية، على تهجير آلاف العمال من مأرب إلى المناطق الجنوبية.

وكتب ساخرا، في تغريدة له عبر «تويتر»: «طرد المشبوهين والمجهولين الذين لا يمتلكون بطاقات شخصية من عدن عمل عنصري وجريمة كبرى لا تغتفر، وممارسة نفس العمل في مأرب يعد ضرورة وطنية وعملاً شريفاً!».

وتابع: «لا يوجد أقبح من أقوال وأعمال الإخوان المسلمين والحوثيين إلا الذين يصدقونهم».

الاهتمام بالجانب الإداري

وفي خضم التحديات التي تُحيط بالجنوب من اتجاهات عدة، يتكالب من خلالها الأعداء على الوطن وشعبه وأمنه واستقراره، لكن القيادة السياسية الجنوبية تسير وفق استراتيجية مُحكمة نحو تحقيق حلم الشعب المتمثل في استعادة الدولة وفك الارتباط.

ففي سنوات قليلة، استطاعت القيادة الجنوبية ممثلة في المجلس الانتقالي الجنوبي برئاسة القائد عيدروس الزُبيدي، تحقيق الكثير من الإنجازات فيما يتعلق بالوضع الأمني بمحافظات الجنوب وتحرير أراضيه من براثن الإرهاب.

الجهود الجنوبية على الصعيد الأمني برهنت على أنّ الجنوب يقف في مسار المشروع العربي، في مكافحة التنظيمات الإرهابية، وفي مقدمتها المليشيات الحوثية وكذلك المليشيات الإخوانية التي تتبع حكومة الشرعية وتتخذ من الحرب الراهنة ستارًا من أجل تمرير عدوانها على الجنوب.

تبقى المعضلة التي تواجه الجنوب في المرحلة الراهنة متعلقة بالجانب الإداري، حيث يعيش المواطنون في ظل أعباء كبيرة ناجمة عن إهمال متعمّد تمارسه حكومة الشرعية المخترقة من حزب الإصلاح الإخواني التي تتولى المهام الإدارية في محافظات الجنوب، وذلك خلافا للوضع العسكري الذي أبلت فيه القوات المسلحة الجنوبية كل البلاء الحسن.

يُشير ذلك إلى وجوب السير خلف القيادة السياسية، ممثلة في المجلس الانتقالي، في رحلته نحو تحقيق حلم الشعب المتمثل في استعادة الدولة وفك الارتباط، وهو حلم سيتحقق ولو بعد حين.

ويُعوِّل الجنوبيون على المجلس الانتقالي من أجل أن يُحقق المزيد من المكاسب السياسية التي تمكن الجنوبيين من إدارة أراضيهم بأنفسهم، وبالتالي القضاء على الأزمات التي تُنغص على الجنوبيين حياتهم، والتي يقف وراءها حزب الإصلاح الإخواني المخترق لحكومة الشرعية.

ولا شك أنّ التحرُّر الإداري، الساعي إليه الجنوب، يُمثل خطوة رئيسية في رحلة حلم استعادة الدولة ودحر الأعداء الذين يتربصون بالوطن.